

يؤدي فسخ العقد إلى انحلال الرابطة العقدية بأثر رجعي، مع إعادة المتعاقدين لحالتهم قبل إبرامه. يعيد كل طرف ما استلمه، كأن يرد البائع الثمن والمشتري المبيع وثماره. سواء كان الفسخ قضائياً أو اتفاقياً، فآثره رجعي، ويعتبر العقد المفسوخ كأنه لم يكن. يجب إعادة الحالة السابقة، وإذا استحال ذلك، يُحكم بالتعويض. في حالة فسخ عقد بيع، يرد كل طرف ما حصل عليه، مع إلزام الطرف المقصر بتعويض الآخر عن الخسائر والأضرار الناتجة عن الفسخ، متضمناً مصاريف الدعوى.